تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة

الحسيني محمد القهوجي

كلية اللغة العربية بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إن تعدد الأقوال للعالم الواحد في المسألة الواحدة أمر شُهر به كثير من النحاة ، تجد ذلك عند الأخفش والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم.

ولقد عنيت في هذا البحث بجمع ماكان لأبي حيان من ذلك، وقبل أن أشرع في الموضوع أقدم الرجل في سطور، فأقول:

*** التعريف بأبي حيان :**

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزيّ ، ولد بغرناطة سنة أربع وخمسين وست مئة من الهجرة ، وتلقى العلم بها ، ثم غادرها سنة ثمان وسبعين وست مئة على الأرجح ، وطاف بالبلاد إلى أن استقر به المقام بالقاهرة ، وكثر شيوخه كثرة بالغة حتى بلغ عددهم نحو أربع مئة وخمسين عالمًا، كما ذكر عن نفسه[1] ، إذ إنه كان يرى ضرورة أخذ العلم عن المشايخ ، وأنه لايصح أخذه من الصحف وحدها ، ويكفي الرجل عيبًا عنده أن يكون قد اكتسب علمه من الصحف وحدها ، وأنشد في ذلك شعرًا، يقول[2] :

يظن الغمر أن الكتب تهدي	**أخا فهم لإدراك العلوم**
وما يدري الجهول بأن فيها	**غوامض حيرت عقل الفهيم**
إذا رمت العلوم بغير شيخ	**ضللت عن الصراط المستقيم**
وتلتبس الأمور عليك حتى	**تصير أضل من توما الحكيم**

ومن هؤلاء الشيوخ أبو الحسن الأبَّذي ، وأبو الحسن ابن الضائع وأبو جعفر الثقفي وأبو جعفر الفهري والبهاء ابن النحاس[3] .

أما عن ثقافته وعلمه ومكانته فحدث ولا حرج ، فقد صنف - رحمه الله - في التفسير والحديث والفقه والتصوف والنحو والصرف واللغة والبلاغة والعروض والتاريخ والتراجم والأديان الأخرى بالعربية وغيرها ، ومن مصنفاته تفسير البحر المحيط والنهر الماد من البحر وكلاهما في التفسير ؛ والتذييل والتكميل في شرح التسهيل وارتشاف الضرب من كلام العرب ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وثلاثتها في النحو.

وكان له تلاميذ كثيرون شهر منهم عدد كبير في حياته ، منهم ابن أم قاسم المرادي، وابن مكتوم وتقي الدين السبكي والسمين الحلبي وابن هشام الأنصاري[4].

ومات - رحمه الله - في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبع مئة بالقاهرة[5] .

أما ما استطعت جمعه من المسائل التي له فيها أكثر من رأي فنحو خمسين مسألة ، وسأعرض لبعضها محاولاً الوقوف على الرأي الأخير له ، ومناقشًا ومرجحًا مأأراه راجحًا .

*** المسألة الأولى : في تعريف الكلام .**

عرف أبو حيان الكلام في الارتشاف [6] بقوله : «قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها» ، ثم ذكر أن قيد (مقصودة لذاتها) لازم لتخرج جملة الصلة ، نحو: جاءني الذي خرج أبوه ، والجملة المضاف إليها أسماء الزمان ، نحو: قمت حين قاموا، وعرفه في غاية الإحسان واللمحة البدرية بقوله : «قول دال على نسبة إسنادية»[7] فلم يذكر هذا القيد، بل ذهب بعد ذلك في التذييل والتكميل إلى أن هذا القيد غير لازم، ورد كلام ابن مالك

حين ذكر هذا القيد، وقال[٨]: «لم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره ، ويمكن أن ينازع فيه من وجهين» ، ثم ذكر الوجهين ، وأولهما : أن جملة الصلة كلام بدليل أنهم شرطوا في الصلة أن تكون جملة خبرية ، والخبر أحد أقسام الكلام ، فثبت بذلك أنها كلام . والثاني: أنه يمكن أن يقال إن جملة الصلة لم تتضمن إسناداً مفيداً مقصوداً، فهي غير داخلة في الكلام حتى يحترز عنها.

ثم ذكر أن الجملة المضاف إليها في تقدير المفرد، فصورتها صورة مافيه إسناد ، والمعنى على التركيب التقييدي.

والذي أراه أن هذا القيد لازم في تعريف الكلام ، والراجح أن هذا الرأي هو آخر قولي أبي حيان ، فالارتشاف بعد التذييل قطعًا ، وقد ورد فيه هذا القيد، وأما ماستدل به الشيخ في التذييل فمدفوع ، أما الأول فالجواب عنه أن جملة الصلة كانت كلامًا قبل جعلها صلة ، ثم بعد جعلها صلة أو إضافتها صار لها حكم آخر، كما أن قولك (قام زيد) كلام تام، فإذا أدخلت عليه أداة شرط لم يكن كلامًا.

وأما الثاني فمدفوع أيضًا بأن جملة الصلة تضمنت الإسناد المفيد المقصود، وإنما حكم لها بحكم الجزء من الموصول من حيث إنها لاتتقدم عليه ولا يفصل بينها وبينه بأجنبي وغير ذلك من الأحكام ، وهذا لايخرجها عن أن يكون فيها تركيب إسنادي، وأما ماذكره في الجملة المضاف إليها فليس فيه ماينفي عنها الإسناد، والتأويل بالمفرد لاينفي الإسناد، وإنما أولت لتصح الإضافة [٩] .

* **المسألة الثانية : في أنواع الإعراب .**

ذهب الشيخ في غاية الإحسان [١٠] إلى أن ألقاب الإعراب أربعة ، وهي: الرفع والنصب والجر والجزم ، فقال: «وألقابه : رفع ونصب في اسم وفعل، وجر في اسم، وجزم في فعل» ، ثم ذهب في التذييل والارتشاف إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة، وهي : الرفع والنصب والجر ، وقال: «وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة ،لأن ثلاثة منها ثبوتيات والواحد عدمي؛ لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدميًا لايشترك في النوع مع الوجودي،فإذن ليست أنواع الإعراب أربعة»[١١] .

هذا، وما ذهب إليه الشيخ أولاً هو مذهب جمهور البصريين ، وأما رأيه الثاني والأخير فهو مذهب المازني والكسائي وأكثر الكوفيين[١٢] .

والأرجح أن علامات الإعراب أربعة ، لا ثلاثة ، وإلا فماذا نقول عن الجزم في الفعل، أيكون بناءً ، وما الإشكال في أن يكون بعض العلامات ثبوتيًا والآخر عدميًا؟ لا إشكال في ذلك ، إذ العلامة كما تتحقق بوجود الشيء تتحقق بعدمه [١٣] .

* **المسألة الثالثة : في المحذوف من نوني الرفع والوقاية :**

الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون ، فإذا اتصلت بها في حالة الرفع ياء المتكلم جاز فيها ثلاثة أوجه : اجتماع نون الرفع ونون الوقاية ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية، وحذف إحدى النونين، وبالأوجه الثلاثة قرئ قوله تعالى ﴿أفغير الله تأمرونّي﴾ [١٤] .

واختلف في المحذوف من النونين، فذهب سيبويه وأكثر المتأخرين إلى أن المحذوف هو نون الرفع ، وذهب المبرد وأبو علي الفارسي وابن جني إلى أن المحذوف هو نون الوقاية [١٥] .

واختار أبو حيان في منهج السالك مذهب سيبويه ، فقال[١٦] : «وتحذف - يريد نون الرفع - أيضًا لنون الوقاية، نحو قراءة ﴿أتحاجوني في الله﴾ بتخفيف النون» ، واختار في التذييل والتكميل مذهب المبرد، فقال[١٧]: «فكان حذف نون الوقاية أولى» .

ومن أدلة مذهب المبرد أن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في : إنني وكأنني، فحذفها هنا أولى .

والصحيح مذهب سيبويه ، وهو الاختيار الأول لأبي حيان ، وقد استدل لصحته ابن مالك بأمور، أولها : أن نون الرفع تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها نون الوقاية، ومنه قوله :

أبيتُ أسري وتبيتي تدلكـــي

وجهكِ بالعنبر والمسك الذكي[١٨]

ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل غير متصل بنون الرفع ، وحذف ماعهد حذفه أولى ، الثاني: أن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة في الفعل للتخفيف، نحو قوله تعالى :﴿وما يشعرْكم﴾ ، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل، الثالث: أن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية ، إذ لايعرض لها مايوجب حذفها ، أما حذف نون الوقاية فلا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم أو النصب، وحذف مايؤمن بحذفه حذف أولى . الرابع : أنه لو حذفت نون الوقاية لاحتجنا إلى كسر نون الرفع ، وإذ حذفت نون الرفع لم نحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لايؤمن معه تغيير(١٠)، ويمكن أن يستدل له أيضًا بأن نون الوقاية كلمة ، ونون الرفع جزء كلمة ، وحذف الجزء أيسر من حذف الكل.

*** المسألة الرابعة : في الإعراب المقدر.**

من المعلوم أن الاسم المعتل يرفع ويجر بعلامة مقدرة، وينصب بفتحة ظاهرة ، وكذلك الفعل المعتل تقدر فيه الضمة ، وتظهر عليه الفتحة ، لكن ذكر أبو حاتم السجستاني لغة لبعض العرب يقدرون الفتحة في كل من الاسم والفعل، كالضمة والكسرة [٢١] وذهب أبو حيان إلى ذلك في تفسيره البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ [٢٢] ، فقال: «وقرأ الحسن (أو يعفوْ) بتسكين الواو ، فتسقط في الوصل، لالتقائها ساكنة مع الساكن بعده ، فإذا وقفت أثبتها ، وفعل ذلك استثقالاً للفتحة في حرف العلة ، فتقدر الفتحة فيها كما تقدر في الألف في نحو: محمد يخشى ، وأكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء، نحو: لن يرمي ولن يغزو» [٢٣]، وإذا كان أكثر العرب على استخفاف الفتحة – كما ذكر – فقليل منهم يستثقلها ويحذفها ، لكنه ذهب في منهج السالك والتذييل إلى أن هذا الذي ذكره أبو حاتم مذهب مخالف لما عليه الجمهور، وأنه لايجوز إلا في الضرورة الشعرية ، فيقول: «وما ذهب إليه المصنف هو جنوح إلى مذهب أبي حاتم وترك جادة ماعليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة» [٢٤] .

وما ذهب إليه أبو حيان في البحر المحيط هو الأولى بالقبول، وإذا كان هذا لغة لبعض العرب فليس لنا رده ، وقد ورد في القرآن الكريم في بعض القراءات ، فليس لنا أن نقصره على الضرورة ، ومن ذلك غير ماذكر قراءة جعفر بن محمد ﴿من أوسط ماتطعمون أهليكم﴾[٢٥]، ثم إنه لايسوغ لنا تسمية هذا مذهب، إذ هو لغة ، واللغة غير المذهب.

*** المسألة الخامسة : في ترتيب المعارف.**

مذهب أكثر النحاة سيبويه والصيمري وابن عصفور وغيرهم أن المعارف خمسة، وهي: العلم والمضمر واسم الإشارة والمعرف بأل والمضاف إلى أحدها ، وزاد بعضهم في المعارف الموصول والمنادى، واختلفوا في مراتبها ، فذهب ابن حزم إلى أن المعارف كلها متساوية ، وذهب الجمهور إلى أنها متفاوتة ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في ترتيبها ، فذهب الكوفيون وابن الأنباري إلى أن اسم الإشارة أعرفها ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم مافيه (أل) ، وذهب السيرافي إلى أن العلم أعرفها ثم المضمر ثم المبهم ثم مافيه (أل)[٢٦] .

واختار أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور في كتابيه منهج السالك والنكت الحسان ، فقال: «وهي مضمر وعلم ومبهم ومعرف بأل ومضاف، المشهور أن المعارف خمسة ، وأن رتب الأربعة المتقدمة في التعريف كسردها» [٢٧] .

واختار مذهب السيرافي في كتابه الارتشاف، فقال:[٢٨] «والذي اختاره أن المعارف خمس، أعرفها العلم الشخصي ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو (أل)» .

والأرجح ماذهب إليه سيبويه والجمهور واختاره

الشيخ أولاً ، وهو أن الضمير أعرف المعارف، وقد فصل ابن مالك هنا تفصيلا حسنًا ، فذهب إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب ثم اسم الإشارة ، قال: لأن ضمير المتكلم يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، ولأن ضمير المخاطب يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ، ولأن العلم يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص(٢٩).

*** المسألة السادسة : في (أولئك) .**

ذهب أبو حيان في غاية الإحسان ومنهج السالك إلى أن (أولئك) اسم إشارة للبعيد، فقال: «ولوسط أولاك ، ولبعيد أولئك» (٣٠) .

لكنه ذهب في التذييل والتكميل والارتشاف إلى أن (أولئك) اسم إشارة للوسطى حيث قال: «ومما يستدل به أن (أولئك) للوسطى مثل (أولاك) قول الشاعر :

ياما أُميلح غزلانًا شَدَنّ لنـا

من هؤليائكن الضال والسمر(٣١)

ووجه الدلالة أنه قد تقرر أن (ها) التنبيه لاتجامع اللام ، لأن اللام لاتكون إلا للبعيد، وتجامع القريب والوسط فتقول : هذا وهذاك ، ولا تقول : هذالك ، وتقول: هؤلاء وهؤلاك وهؤلئك، فلو كانت (أولئك) للبعيد لما دخلت عليها (ها) التنبيه ، لأن (ها) التنبيه لاتجامع البعيد» (٣٢).

والراجح ماختاره الشيخ في التذييل والارتشاف وهو قوله الأخير، وهو أن (أولئك) للوسطى، لأنهم نصوا على أن اسم الإشارة للقريب يكون مجردًا من الكاف واللام، وللمتوسط يكون بالكاف، وللبعيد يكون بالكاف واللام، و(أولئك) مجرد من اللام ، فلا يكون للبعيد (٣٣) .

*** المسألة السابعة : في (ليس) و(عسى).**

مذهب جمهور النحاة أن (ليس) و(عسى) فعلان ، لكن خالف أبو علي الفارسي في(ليس) فذهب إلى أنها حرف في كتابه المسائل البصريات (٣٤) ، وذهب إلى أنها فعل في كتابه الإيضاح (٣٥)، كما نُقل عن ابن شقير القول بحرفيتها ، ونسب لابن السراج القول بحرفية (ليس) و(عسى)(٣٦) وما في الأصول يخالف ذلك(٣٧) .

ولأبي حيان فيهما قولان، فذهب في منهج السالك إلى أنهما حرفان ، كما ذهب في البحر المحيط إلى أن (ليس) حرف، فقال في منهج السالك:(٣٨) «وقد وجدنا أفعالاً لامصادر لها ، إما لمضارعتها الحرف ، كنعم وبئس، وإما لكونها حرفًا في الحقيقة، لكن تسامح النحويون في تسميتها أفعالاً كـ(ليس وعسى)» . وقال في البحر(٣٩) «و(ليس) إنما تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط، فهي كـ(ما) ، لكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناس فعلاً ، وهي في الحقيقة حرف نفي كـ(ما) النافية» .

وذهب في غير هذين إلى أنهما فعلان، فقد ذكر أخوات (كان) وجعل منها (ليس) وذكر (عسى) مع أفعال المقاربة ، ثم قال في (ليس) : «وكلها تتصرف إلا (ليس) و(دام) ، وتستعمل تامة إلا (ليس) و(زال)» (٤٠)، وقال في (عسى) : «وكاد وكرب وأوشك وأولى وعسى ، خلافًا لأحمد، إذ زعم أنها حرف لافعل، ونسب ذلك إلى ابن السراج» (٤١)، وقال فيهما : «الفعل متصرف وهو مااختلفت بنيته لاختلاف زمانه ، وجامد (ليس) و(عسى) ، وقد تقدما ، ونعم وبئس وحبذا وفعلا التعجب»(٤٢) .

والصحيح أنهما فعلان، وذلك لاتصال الضمائر بهما، وهو مااستدل به ابن السراج على فعلية (ليس) ، فقد قال: «فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لاتتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما» (٤٣) .

*** المسألة الثامنة : في خبر (ليس) .**

في مجيء خبر (ليس) جملة فعلية فعلها ماضٍ خلاف، فذهب بعضهم إلى جوازه بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وذلك نحو: ليس خلق الله مثله ، وحكى سيبويه : ليس خلق الله أشعر منه ، وذهب بعضهم إلى جوازه مطلقًا، ولم يشترطوا ذلك الشرط .

واختار أبو حيان في كتابيه غاية الإحسان والنكت الحسان الجواز مع اشتراط ذلك الشرط، فقال : «فإن صدرت الخبرية بماض فلا تقع خبراً لـ(صار) وما بعدها ، إلا (ليس) ، فتقع إن كان اسمها ضمير أمر» [٤٤] .

لكنه في التذييل والارتشاف لم يشترط هذا الشرط، ورد كلام من اشترطه ، فقال: «وتحصل من ذلك أن الماضي يقع خبرا لـ(ليس) على الإطلاق، وقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد لابضمير أمر ولا غيره ، فتخصيص ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح» [٤٥] .

والظاهر أن اشتراط ذلك – وهو القول الأول من قولي الشيخ – ليس بمردود ، إذ ماذكروه من شواهد لذلك جاء اسم (ليس) فيه ضمير شأن.

* المسألة التاسعة : في (فتئ).

(فتئ) من أخوات (كان) ، وتعمل عملها بشرط أن تسبق بنفي أو نهي، ولو تقديراً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ [٤٦]، وتأتي تامة فيكون معناها: كسر وأطفأ وسكن.

وذهب أبو حيان إلى ذلك في النكت الحسان ، فقال:[٤٧] «وذكر بعض أصحابنا أن (فتئ) لاتكون أيضًا إلا ناقصة وليس بشيء ، إذ حكى بعض النحويين واللغويين (فتئ) بمعنى : سكن وبمعنى: أطفأ» .

لكنه في التذييل والتكميل يذكر مجيئها تامة ، ويلزمها النقص، فيقول: «وهذا الذي ذكره المصنف أن (فتئ) تتم فتكون بمعنى كسر أو أطفأ وهم وتصحيف – والله أعلم – نبه عليه الأمير العالم علاء الدين علي بن الفارسي، وكشف مادة (فتأ) في الصحاح والمحكم والصاغاني فلم يجد أحداً منهم ذكر أن (فُتِئ) تكون تامة بمعنى سكن أو كسر أو أطفأ، وإنما ذكر ذلك في مادة (فثأ) بالثاء» .

والصحيح أنها تأتي تامة وناقصة ؛ فقد أثبت لها التمام الفراء وابن القطاع وابن القوطية والفيروزأبادي والزبيدي وغيرهم[٤٩] .

* المسألة العاشرة : في (لا).

تعمل (لا) عمل (ليس) عند الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنها لاتعمل ذلك العمل، وذهب الزجاج إلى أنها ترفع الاسم فقط، ولا تنصب الخبر، والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل (ليس) اختلفوا في شروط إعمالها، فذهب بعضهم إلى وجوب تنكير معموليها، ولم يشترط ذلك البعض.

أما صاحبنا فقد اضطرب كلامه هنا اضطراباً بينًا ، فذهب في غاية الإحسان إلى أنها تعمل عمل (ليس) فقال[٥٠] : «وتعمل (لا) عملها أيضًا ، بشرط تنكير معموليها ونفي الخبر وتأخيره» . ثم ذهب إلى أن عملها قليل، فقال: «وتعمل (لا) عمل (ما) ، وعملها قليل، بخلاف عمل(إن)، ودعوى ابن مالك العكس باطلة» [٥١]، ثم نراه يذكر أن إعمالها قليل جداً فيقول: « و(لا)إعمالها قليل جداً» [٥٢] ، ثم يذهب إلى أن إعمالها في غاية الشذوذ، فيقول: « بل سمع إعمالها عمل (ليس) ، ولكنه في غاية الشذوذ والقلة» [٥٣]، وأخيراً يرى أنها لاتعمل فيقول: « وهذا كله يدل على أن إعمال(لا) إعمال (ليس) ضعيف جداً، ولو ذهب ذاهب إلى أنه لايجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهب حسنًا، إذ لايحفظ ذلك في نثر أصلاً ، ولا في نظم إلا في بيت نادر ينبغي ألا تبنى عليه القواعد، وليس في كتاب سيبويه مايدل على أن إعمالها إعمال(ليس) مقيس مطرد» [٥٤]. فانظر إلى أي حد اضطرب في كلامه ، ثم إنه اختلف رأيه أيضًا في شروط إعمالها ، فبينما نراه يشترط تنكير معموليها في غاية الإحسان كما سبق النقل عنه ، نراه لايشترط ذلك الشرط في النكت الحسان ، فيقول: [٥٥] «وذكر الشجري أنها عملت في المعرفة، وأنشد بيت النابغة المتقدم، وقد تأولوه ، وحمله على ظاهره أولى ، وتكون تعمل في المعرفة والنكرة ، كـ (ليس)،لأنه لم يجئ لنا عملها في النكرة كثيراً حتى نجعله أصلا ونجعل غيره شاذاً». والبيت المشار إليه هو :

وحلت سواد القلب لاأنا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا[٥٦] .

والصحيح أن (لا) تعمل عمل (ليس) كما هو مذهب الجمهور، فقد نص عليه كثير من النحاة ، ولورود السماع به ، وليس الوارد منه بيتًا واحدًا كما ذكر الشيخ، ومن شواهد ذلك:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيـا
ولا وزرٌ مما قضـى الله واقيـا(٥٧)

وقوله :

نصرتك إذ لاصاحبٌ غير خاذل
فبوئت حصنًا بالكماة حصينـا(٥٨)

كما أنه لايشترط تنكير معموليها ، لورود السماع بخلافه، ومن ذلك غير البيت المتقدم ذكره :

أنكرتُها بعد أعوام مضين لها
لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانا (٥٩)

وعليه جاء قول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى
فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا(٦٠)

وقد ذكر ابن الشجري أن الأعرف إعمالها في النكرة، ولم ينكر إعمالها في المعرفة ، وذكر أن ابن جني لم ينكره في شعر المتنبي(٦١) .

* المسألة الحادية عشرة : في (لات).

مذهب سيبويه والجمهور أن (لات) حرف ، وأنها تعمل عمل (ليس) ، وأصلها (لا) زيدت عليها التاء، وذهب الأخفش إلى أنها لاتعمل، وذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (ليس) أبدلت السين تاء(٦٢) .

واضطرب رأي أبي حيان فيها ، فتارة يذهب إلى أنها فعل، وأن أصلها (ليس) وأنها تعمل، وأخرى يرى أنها حرف وأنها لاتعمل، ثم ينسب لسيبويه القول بأنها فعل، ثم يعود فينسب إليه القول بحرفيتها.

استمع إليه وهو يقول: «ومما يقوي عندي أن أصل (لات) : (ليس) كما ذكر ، أن اسمها لايكادون يلفظون به، وهو لايجوز أن يكون محذوفًا ، لأن اسم (لا) لايحذف؛ لأنه مشبه باسم (ليس) ، واسم (ليس) لايحذف؛ لأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لايحذف على قاعدة البصريين ، وإذا بطل أن يكون محذوفًا تعين أن يكون مضمرًا ، فإن قلنا إنها (لا) النافية زيدت عليها التاء بطل ادعاء الإضمار؛ لأن الحروف لايضمر فيها ، فتعين أن تكون فعلا، وقد نص سيبويه رحمه الله في كتابه على أن اسمها مضمر، فيلزم منه ألا تكون حرفًا» (٦٣)، فذهب إلى أنها فعل وأنها عملت لأن أصلها (ليس) ، كما نسب إلى سيبويه القول بأنها فعل. ثم استمع إليه وهو يقول في كتاب آخر: «والأولى عندي أن (لات) لاتعمل شيئًا ، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها كما ذكرنا لايحفظ لها الإتيان باسمها وخبرها مثبتين، فنقول في قوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾ في قراءة من قرأ بالنصب وأعملها إعمال (ليس) وادعى أن اسمها لايلفظ به ، وأن (حين مناص) انتصب خبرًا لها ، لايخلو هذا الاسم المدعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين ، إما أن يكون مضمرًا أو محذوفا، لاجائز أن يكون مضمرًا في (لات) ؛ لأن الحروف لايضمر فيها، ولا جائز أن يكون محذوفا ؛ لأنها أجريت مجرى (ليس) في العمل، و(ليس) هي الأصل، واسم (ليس) لايجوز حذفه ، فكذلك اسم (لات) لايجوز حذفه ؛ إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الأصل...»(٦٤) فذهب إلى أنها حرف، وأنها لاتعمل.

ثم استمع إليه وهو يبين مذهب سيبويه فيها، فيقول : «وقوله - يريد سيبويه - (مضمر فيها مرفوعًا) لايريد الإضمار حقيقة ؛ لأن الحروف لايضمر فيها ، بل يريد: يحذف المرفوع معها ، وسماه إضمارًا بجامع ماشتركا فيه من أن كل واحد منهما لايكون ملفوظًا به ...» (٦٥)، فذهب إلى أنها حرف عند سيبويه.

والأرجح أن (لات) حرف، وأنها تعمل عمل ليس، والقول بأن أصلها (ليس) لادليل عليه، والصحيح من مذهب سيبويه أنها حرف، وأن المراد بالإضمار في كلامه الحذف.

*** المسألة الثانية عشرة : في خبر (كاد وكرب).**

(كاد) و(كرب) من أفعال المقاربة ، والمشهور أنه يجوز أن يقترن خبرهما بأن ، ويجوز أن يأتي مجرداً ، وتجرده أكثر من اقترانه ، وهذا ماذهب إليه أبو حيان في النكت الحسان ، فقال[٦٦] : «وخبرهن مضارع ، لايجيء اسماً ولا جملة اسمية إلا شاذاً ... ولا تدخل عليه (أن) إذا كان خبراً لما هو للشروع» ، فدل ذلك على أنها تدخل على خبر ماسوى ذلك من أفعال المقاربة ، ومنها (كرب وكاد) .

لكنه ذهب في غير النكت الحسان إلى أن خبرهما لايقترن بأن إلا ضرورة ، فقال: «قوله (وكاد الأمر فيه عكسا) يعني أن مجيء المضارع بعدها مقروناً بأن قليل، ودونها كثير، وهذا لاتحرير فيه ؛ لأن دخول (أن) على المضارع خبر (كاد) بابه الشعر، وهو مختص به ، هكذا يقول أصحابنا ويزعم هذا الناظم أن هذا يجوز في الكلام على قلة ، ويستدل بأثر عن عمر رضي الله عنه وهو : (ماكدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب)»[٦٧].

والصحيح ماعليه الجمهور، وهو مااختاره الشيخ أولاً ، وهو أن الكثير في خبر (كاد وكرب) التجرد، وأنه يجوز اقترانه بأن لكنه قليل، وليس مخصوصاً بالضرورة ، وذلك لكثرة الشواهد الواردة من ذلك شعراً ونثراً ، والتي منها قول أنس رضي الله عنه : «فما كدنا أن نصل إلى منازلنا »[٦٨]، وقول بعض الصحابة : «والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج» [٦٩] ، وقول جبير: «كاد قلبي أن يطير»[٧٠] . وما روي عن الرسول ﷺ «كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرا » [٧١] ، هذا غير الشواهد الشعرية الكثيرة التي توحي كثرتها بأن الأمر ليس ضرورة .

*** المسألة الثالثة عشرة : في (أنّ وكأنّ).**

من أحكام (أنّ) و(كأنّ) أنهما يخففان ويظل لهما العمل ، لكن ذهب بعضهم إلى أنه يشترط في اسمهما أن يكون ضمير الشأن محذوفاً ولم يشترط ذلك البعض.

وذهب أبو حيان إلى اشتراط ذلك في غاية الإحسان والنكت الحسان ومنهج السالك ، فقال: «وتخفف (لكن) فتهمل، و(أنّ) و(كأنّ) فيعملان في اسم ضمير أمر» [٧٢]، وقال: «وقد يعملان في ظاهر أو مضمر غير الأمر والشأن، وذلك مختص بالشعر» [٧٣] .

لكنه لم يشترط ذلك في الارتشاف ، حيث قال: [٧٤] «وينبغي أن يخص بمضمر محذوف ، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر ، قال سيبويه ﴿وناديناه أن ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ [٧٥] بأنك قد صدقت، وفي قوله : أرسل إليه أن ماأنت وذا ، أي: بأنك ماأنت وذا» .

والصحيح عدم اشتراط ذلك ، وهو آخر قولي الشيخ، ولم يشترط ابن مالك ولا ابن هشام سوى الإضمار، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٧٦] .

*** المسألة الرابعة عشرة : في (إنّ).**

(إنّ) حرف توكيد ونصب تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، وتأتي حرف جواب بمعنى (نعم) ، ولا تعمل شيئًا ، هذا مذهب الجمهور، سيبويه والأخفش والمبرد والرماني وغيرهم.

وذهب أبو حيان مذهب الجمهور في النكت الحسان فأثبت لها هذا الاستعمال، فقال: «حروف الجواب: نعم وبلى وأجل، والصحيح أن (إنّ) ترادف (نعم) فتكون حرف جواب، ولا يكون لها اسم ولا خبر» [٧٧] .

لكنه في التذييل والتكميل أنكر هذا الاستعمال، فقال: «وما ذكروه لاينهض دليلاً على مرادفة (إنّ) (نعم)، إذ يحتمل أن تكون هي العاملة» [٧٨] ، ثم شرع في تأويل مااستدلوا به على ذلك ، ثم قال: «وهذا المذهب أولى ؛ لأنه تقرر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم» [٧٩] .

والراجح ثبوت هذا المعنى لـ(إنّ) ، لنص العلماء عليه ، سيبويه والأخفش والزجاج والمبرد والرماني وابن منظور والمالقي وابن مالك وابن هشام وغيرهم [٨٠]، ولكثرة الشواهد الواردة من ذلك ، والتي منها : قول

عبدالله بن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك : إنّ وراكبها، ومنها قول حسان :

يقولون :أعمى، قلتُ : إنّ وربما

أكون وإني من فتــى لبـصير [٨١]

وقوله :

قالوا : أخفت فقلت: إنّ وخيفتي

ماإن تــزال منوطــةً برجائي[٨٢]

وفي تأويل هذه الشــــواهد تكلف لامـــوجب له ، وإجحاف بالجملة حتى قيل بحذفها فلم يبق منها إلا حرف واحـد، ولا يحق لنا القـول بذلك إلا إذا اضطررنا إليـه ، ولسنا مضطرين إلى ذلك لثبوت هذا المعنى لـ(إنّ) .

*** المسألة الخامسة عشرة : في جملة الاستفهام الواقعة بعد متعد لواحد.**

إذا وقعت جملة الاستفهام بعد فعل متعد إلى واحد كانت في موضع نصب مفعوله ، نحو: عرفت أبو من زيد؟، فإن كان الفعل قد استوفى مفعوله قبلها كان في موقع هذه الجملة خلاف، فذهب المبرد والأعلم وابن خروف إلى أن الجملة في موضع الحال، وذهب السيرافي وابن عصفور في شرح الجمل وابن الضائع إلى أنها بدل، وذهب أبو علي الفارسي وابن عصفور في المقرب إلى أنها مفعول ثانٍ، والفعل ضمن معنى فعل متعد لاثنين[٨٣] .

وذهب أبو حيان في البحر المحيط إلى أن الجملة بدل، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾ [٨٤] ، فقال: «والذي يقتضيه النظر أن هذه الجملة في موضع البدل من العظام ... ونظير ذلك قول العـرب: عـرفت زيداً أبو من هو ؟ على أحـد الأوجـه ، فالجملة من قولك (أبو من هو) في موضع البدل من قوله (زيداً) مفعول عرفت، وهو على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أبو من هو ؟» [٨٥] .

لكنه في كتاب آخر يمنع إبدال الجملة من المفرد، ويذهب إلى أن الجملة مفعول ثان ، والفعل ضمن معنى فعل متعد لمفعولين ، فيقول: « وذهب أبو علي – فيما حكاه ابن جني– وأبو عبد الله بن أبي العافية إلى أنه في موضع المفعول الثاني لعرفت على أنها ضمنت معنى(علمت)... والذي أختـاره هو هذا المذهب» [٨٦] ، ثم استـدل على صحة ماذهب إليه بما يوقف عليه في كلامه .

والراجح إعراب الجملة بدلاً من (زيد) ؛ لأن التضمين لاينقاس، وليس هناك مايمنع كونها بدلاً ، وإبدال الجملة من المفرد لامانع منه، إذ المبدل تابع ، وقد ثبت النعت بالجملة وهو تابع، فما المانع من كون البدل جملة ، وتكون بدل اشتمال كما ذهب إليه ابن الضائع ، لابدل كل من كل كما ذهب إليه ابن عصفور، إذ على القول به يلزم تقدير محذوف ، وهو ضمير القصة أو الشأن ونحوها، أما على القول بالاشتمال فلا تقدير، ومالايحتاج إلى تقدير أولى .

*** المسألة السادسة عشرة : في (رأى).**

تجري (رأى) العلمية مجرى (علم) فتنصب مفعولين ، تقول: رأيت زيدًا شجاعًا ، بمعنى علمت، وألحق بعض النحاة بها (رأى) الحلمية، فأجاز فيها أن تنصب مفعولين، ومن هؤلاء أبو حيان في منهج السالك ، فقال[٨٧] : «وذكر الناظر في هذا البيت أنها إذا كانت حلمية تعدت إلى اثنين، ومنه قوله تعالى ﴿إني أراني أعصر خمرا﴾ [٨٨]، ولما كانت رأى المنامية ليست رؤية حقيقية ، إنما هو باب التمثيل والتخييل أجريت مجرى (حسب وخال) إذ هما لتصور الشيء من غير استثبات ولا دليل، فجعلوها تدخل على المبتدأ والخبر، والدليل على ذلك أنها قد تعدت إلى ضميرين متصلين لواحد، أحدهما الضمير المستكن في (أرى) وهو الفاعل، والآخر هو الياء والرائي هو المرئي، فهما واحد، ولا يجوز ذلك إلا فيما كان من أفعال القلوب داخلاً على المبتدأ والخبر ، ألا ترى أنه لايجوز: بصرتُني ونظرتُني» .

كنه يذهب في التذييل والارتشاف إلى غير ذلك ، ويرد استدلال ابن مالك على ذلك بالآية وبقول الشاعر:

أراهم رفقتي حتى إذا ما

تفرّى الليل وانخزل انخزالا[٨٩]

حيث نصب (رأى) اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر في الأصل، فقال: «ولا حجة فيما ذكره أما (أراهم رفقتي) فإنه يحتمل أن تكون (رأى) تعدت إلى واحد، وهو الضمير، و(رفقتي) في موضع الحال، وإن كان ظاهره التعريف فهو نكرة من حيث المعنى؛ لأن معنى الرفقة الرفقان ، وهم المخالطون، فرفيق بمعنى مرافق، فهو بمعنى اسم الفاعل، فإضافته غير محضة ، كجليس وخليط ، وأما ﴿أراني أعصر خمرا﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل يكون ذلك مما جاء في غير ماتعدى إلى مفعولين، نحو: فقد وعدم ووجد بمعنى أصاب لابمعنى علم، فإنك تقول فيها : فقدتني ووجدتني وعدمتني، فكذلك هذا ، ويكون (أعصر) في موضع نصب على الحال، لافي موضع مفعول ثان» (٩٠) .

والراجح أن (رأى) الحلمية تجري مجرى (علم) كرأى العلمية ، فكل منهما إدراك بالحس، وهو اختيار كثير من النحاة (٩١) ، ويرجحه ماذكره ابن مالك ونقله الشيخ في منهج السالك في النص المتقدم ذكره ؛ ولأن تخريج الشواهد الواردة من ذلك على أن الثاني حال ضعيف ويحتاج إلى تأويل.

* المسألة السابعة عشرة : في (درى).

اختلف في (درى) فعدّه بعضهم من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وذهب البعض إلى أنه ليس من أخوات (ظن).

وذهب أبو حيان في غاية الإحسان إلى أن (درى) من أخوات (ظن) فقال : (٩٢) «وهي: زعم وحجا وجعل وعلم ووجد وألفى ودرى وظن وحسب وخال ورأى وصير ورد وترك واتخذ وسمع المعلقة بعين» . ومما استدلوا به على ذلك قوله :

دُريت الوفيّ العهد ياعرو فاغتبط

فإن اغتباطًا بالوفاء حميد(٩٣)

ثم ذهب أبو حيان في كتابه التذييل إلى أنها ليست من أفعال الباب، فقال : «ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين ، ولعل قوله (دريت الوفي العهد) من باب التضمين ، ضمن ذلك معنى (علمت) والتضمين لاينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ذلك ، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل» (٩٤) .

والراجح أن (درى) ليست من أفعال الباب ، وهذا آخر قولي أبي حيان ، فلم ينص أحد من متقدمي اللغويين أو النحاة على أنها من أخوات(ظن) ، بل إنها لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالجار ، فتقول: دريت به ، وقد استدلوا على ذلك ببيت واحد، وحاولت العثور على غيره فلم أجد، ولا تبنى قاعدة على بيت واحد، وإنما يحمل البيت على التضمين أو القلة.

* المسألة الثامنة عشرة : في حذف الفاعل.

مذهب الجمهور أن الفاعل لايجوز حذفه إلا مع المصدر نحو قوله تعالى ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة﴾، أو مع عامله في نحو: زيداً في جواب : من أكرمت؟ أو في باب النائب عن الفاعل .

وذهب الكسائي وهشام بن معاوية إلى أنه يجوز حذف الفاعل وحده مع بقاء عامله واختاره السهيلي وابن مضاء، واستدلوا على ذلك بقوله :

عفق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبذت نبلهم وكليب (٩٥)

وقوله :

إن كان لايرضيك حتى تردني

إلى قطري لاإخالك راضيا(٩٦)

وقوله تعالى ﴿وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم﴾ (٩٧) وقوله ﴿أفلم يهد لهم كم أهلكنا﴾(٩٨) .

واختار أبو حيان في غاية الإحسان مذهب الجمهور، فقال: «ولا يقدم على عامله ، ولا يحذف إلا مع المصدر أو منويًا عنه» (٩٩) .

لكنه يختار مذهب الكسائي ومن وافقه في التذييل في باب التنازع ، فيقول: «والإنصاف في هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل ويجوز إضماره ، لثبوت الحذف في الأبيات التي استدل بها الكسائي وقوفًا مع الظاهر، ولثبوت الإضمار قبل الذكر في لسان العرب» (١٠٠) .

والصحيح ماذهب إليه الجمهور واختاره الشيخ أولاً ، وهو أن الفاعل لايحذف؛ لأنه عمدة ، ولأنه يصح الإضمار في كل ماورد من شواهد استُدل بها على جواز الحذف، فيقال إن في (تعفق) ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود على الرجال، وهو جمع في تأويل المفرد، وأما البيت الثاني فتقديره : إن كان لايرضيك ماتشاهد مني، وأما الآية فتقديرها : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا ، ولا مانع من الإضمار قبل الذكر، فقد ورد في غير ذلك ، ومنه : رُبَّه فتى، ونعم رجلا، قال العلامة الرضي: «حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده مايفسره في الجملة ، وإن لم يجئ لمحض التفسير» (١٠١) .

* المسألة التاسعة عشرة : في إعمال المصدر مجموعا.

يعمل المصدر عمل فعله بشروط، وقد اختلفوا في هذه الشروط، فذهب بعضهم إلى أنه يشترط في المصدر أن يكون مفردًا ، ومن ثم منع إعمال المصدر المجموع، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط ذلك ، واستدلوا على إعماله مجموعًا بشواهد منها قول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها (١٠٢)، وقوله :

وقد وَعَدْتَكَ موعدًا لو وفت به
مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثرب (١٠٣)

وقوله :

إن عداتك إيـــانا لآتيـــة
حقاً وطيّبة مانفسٌ بموعود(١٠٤).

وذهب أبو حيان في غاية الإحسان إلى عدم اشتراط ذلك ، وذكر أن المصدر يعمل مجموعا ، فقال: «وجمعه في العمل كمفرده» (١٠٥) .

لكنه ذهب في التذييل والارتشاف إلى أنه لايعمل مجموعا، فقال: «وذهب قوم إلى أنه لايجوز إعماله مجموعا، وهو مذهب أبي الحسن بن سيده وإياه أختار، ويؤول ماورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعا» (١٠٦).

وظاهر كلام سيبويه جواز إعمال المصدر مجموعا، وهو اختيار ابن عصفور(١٠٧)، وهو الأرجح ، لورود السماع به ، ولأن في تأويل الوارد من ذلك تكلف، وهو خلاف الأصل، ولأنهم أجازوا إعمال اسم الفاعل مجموعا، والمصدر أولى بذلك منه ، لأنه لم يعمل بالحمل على الفعل كاسم الفاعل.

* المسألة العشرون: في صور إعمال المصدر .

يعمل المصدر عمل فعله ، ولإعماله صور، فيأتي مضافًا ومنونًا ومقرونًا بأل، والمسموع إعماله مضافًا أكثر منه منونا ، وإعماله منونا أكثر منه مقرونًا بأل.

وقد اضطرب كلام أبي حيان في تلك الصور التي يرد عليها المصدر، فذكر أن ترك الإعمال في الجميع هو القياس، فقال: «وترك إعمال المضاف وذي أل هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل، وكذلك المنون» (١٠٨) .

ثم رجح مذهب ابن الطراوة ، وهو التفصيل في إعمال مافيه (أل) ، فقال: «الرابع : مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، وهو التفصيل بين أن تكون (أل) معاقبة للضمير فيجوز إعماله ، نحو: إنك والضرب خالدًا لمسيء إليه ، أو لا تكون معاقبة للضمير فلا يجوز إعماله ، نحو: عجبت من الضرب زيد عمرا، وهذا المذهب هو الصحيح على مايتضح إن شاء الله»(١٠٩).

ثم يذهب إلى أن المنون لم يعمل الرفع ، ويلزم منه أنه يعمل غير الرفع، فيقول : «والذي يظهر لي مذهب الفراء، لأن كل ماأورد سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل» (١١٠)، ومذهب الفراء المشار إليه هو أن المصدر المنون لايعمل الرفع؛ لعدم السماع وإنما يعمل النصب(١١١) . ثم يذهب في البحر المحيط إلى أن المنون يعمل الرفع فيقول عند تفسير قوله تعالى ﴿إنا زينّا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾(١١٢) : «قرأ زيد بن علي بتنوين (زينة) ورفع (الكواكب)، على خبر مبتدأ محذوف، أي : هو الكواكب، أو على الفاعلية بالمصدر، أي : بأن زينت الكواكب، ورفع الفاعل بالمصدر المنون» (١١٣) .

والصحيح أن المصدر يعمل مضافًا ومنونًا ومقرونًا بأل؛ لأن الشواهد على إعماله كثيرة ، ولعدم المانع ،

ولاضطراب أقوال المانعين، وضعف حججهم، ولعدم التقدير، وهو أولى من التقدير[١١٤].

وبعد؛ فهذه بعض المسائل التي وجدت لأبي حيان فيها أكثر من رأي، وليس أبو حيان بدعًا بين النحاة في هذه الظاهرة، ولكنها ظاهرة موجودة عند كثير من العلماء نحاة وغيرهم، وذكرنا في البداية بعضًا من العلماء الذين شهروا بذلك، ولقد لاحظ ابن جني تلك الظاهرة قديمًا، وعقد باباً في كتابه الخصائص لدراستها، وهو: (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين).

الهوامش

١- انظر: **نفح الطيب** ٥٥٢/٢ و**الوافي بالوفيات** ٢٧٨/٥.

٢- انظر: **التذييل والتكميل** ٩٠١/٦.

٣- انظر: **نفح الطيب** ٥٥١/٢ و**بغية الوعاة** ٢٨٠/١.

٤- انظر: **بغية الوعاة** ٢٨٠/١، و**شذرات الذهب** ٤٧/٦ و**أبو حيان النحوي** ٤٥.

٥- انظر: **نفح الطيب** ٥٣٨/٢

٦- ٤١١/١.

٧- **غاية الإحسان** (مخطوط) ص٢ وانظر: **اللمحة البدرية بشرح ابن هشام** ١٧٧/١.

٨- **التذييل والتكميل** ٣٥/١.

٩- انظر: **تمهيد القواعد** ٤٦/١ و**قضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان** ص ٩٨، ٩٩.

١٠- ص٢.

١١- **التذييل والتكميل** ١٣٠/١، وانظر: **الارتشاف** ٤١٤/١.

١٢- انظر: **الارتشاف** ٤١٤/١ و**شرح الأشموني** ٦٦/١.

١٣- انظر: **حاشية يس على التصريح** ٦٠/١ و**حاشية الصبان** ٦٦/١.

١٤- الزمر (٦٤) وانظر: الإتحاف ٣٧٦.

١- انظر: **الكتاب** ٥١٩/٣ و**شرح التسهيل** ٥١/١ و**الارتشاف** ٤٢٠/١.

١٦- ص ١٣.

١٧- ١٨٣/١.

١٨- أي: وتبيتين تدلكين، وانظر الشاهد في: **الخصائص** ٣٨٨/١ و**الارتشاف** ٤٢١/١ و**التصريح** ١١١/١.

١٩- الأنعام(١٠٩) وانظر: **الإتحاف** ٢١٥.

٢٠- انظر: **شرح التسهيل** ٥٢/١.

٢١- انظر: **التذييل** ١ / ٢٠٣ و**الارتشاف** ٤٢٤/١.

٢٢- البقرة (٢٣٧).

٢٣- **البحر المحيط** ٢٣٧/٢ وانظر: ١١/٤.

٢٤- **التذييل** ٢٠٣/١. وانظر: **منهج السالك** ص ١٣.

٢٥- المائدة (٨٩) وانظر القراءة في: **البحر المحيط** ١١/٤.

٢٦- انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٧٠٧/٢ و**التبصرة والتذكرة** ٩٥/١ و**شرح الجمل** ١٣٥/٢ و**التذييل** ٣٩٢/١.

٢٧- **النكت الحسان** ٤٢ وانظر: **منهج السالك** ص ١٥.

٢٨- ٤٦١/١.

٢٩- انظر: **شرح التسهيل** ١١٦/١.

٣٠- **غاية الإحسان** ص ٣. وانظر: **منهج السالك** ٢٤.

٣١- من البسيط، نسب لكثيرين منهم العرجي ومجنون ليلى، انظر: **شرح المفصل** لابن يعيش ٦١/١ و**التذييل** ٧٣٢/١ و**الهمع** ٢٦٣/١ و**الخزانة** ٩٣/١.

٣٢- **التذييل** ٧٣٢/١. وانظر: **الارتشاف** ٥٠٦/١.

٣٣- انظر: **همع الهوامع** ٧٦/١.

٣٤- ٨٣٣/٢.

٣٥- **المقتصد** ٤٣٤/١.

٣٦- انظر: **النكت الحسان** ٢٩٢ و**الارتشاف** ٧٢/٢.

٣٧- انظر: **الأصول** ٨٢/١ و**الموجز** ٣٣.

٣٨- ص ١٣٧.

٣٩- ٢٠٣/٨

٤٠- **غاية الإحسان** ٦.

٤١- **الارتشاف** ١١٨/٢.

٤٢- **غاية الإحسان** ١٧.

٤٣- **الأصول** ٨٢/١ وانظر: ٢٢٨/٢.

٤٤- **غاية الإحسان** ٦ وانظر: **النكت الحسان** ٦٨.

٤٥- **التذييل** ٣٢٠/٢ وانظر: **الارتشاف** ٨٥/٢.

٤٦- يوسف (٨٥).

٤٧- ص٧٠.

٤٨- **التذييل**٣١٣/٢ وانظر

الارتشاف ٢/٨٠.

٤٩- انظر: **الأفعال** لابن القطاع ٢/٤٧٩ و**القاموس** (فتأ) و**تاج العروس** (فتأ) ١/٩٥.

٥٠- **غاية الإحسان** ص٧.

٥١- **الارتشاف** ٢/١١٠.

٥٢- **التذييل** ٢/٤٩٢.

٥٣- السابق ٢/٤٩٣.

٥٤- **منهج السالك** ٦٤.

٥٥- ص ٧٦.

٥٦- البيت للنابغة الجعدي ، انظر : **الارتشاف** ٢/١١٠ و**أوضح المسالك** ١/٢٨٦.

٥٧- من الطويل لم أقف على قائله ، انظر: **شرح التسهيل** ١/٣٧٦ و**الارتشاف** ٢/١١٠.

٥٨- من الطويل لم أقف على قائله ، انظر: **شرح التسهيل** ١/٣٧٦ و**الارتشاف** ٢/١١٠.

٥٩- لم أقف له على قائله، انظر: **الارتشاف** ٢/١١٠ و**شرح الشذور** ١٩٧.

٦٠- انظره في : **أمالي ابن الشجري** ١/٤٣١ و**شرح الشذور** ١٩٨ و**قطر الندى** ١٤٥..

٦١-انظر: **أمالي ابن الشجري** ١/٤٣١.

٦٢- انظر: الكتاب ١/٥٧ و**معاني الأخفش** ٢/٤٥٣ و**الارتشاف** ٢/١١١و**الجنى الداني** ٤٨٥ و**المغني** ١/٢٥٣.

٦٣- **النكت الحسان** ص ٧٨/٧٧.

٦٤- **منهج السالك** ص ٦٧/٦٦ وانظر: **التذييل** ٢/٥٠٧.

٦٥- **منهج السالك** ٦٧.

٦٦- ص ٧٢.

٦٧- **منهج السالك** ص ٦٩ وانظر: **التذييل** ٢/٥٦٤ و**الارتشاف** ٢/١٢٠.

٦٨- انظر: **صحيح البخاري**٢/٣٤

٦٩- السابق ٥/٣١٨.

٧٠- السابق ٦/١٧٥ .

٧١- انظره في : **جامع الأحاديث** ٥/٢٥.

٧٢- **غاية الإحسان** ص ٧ وانظر: **منهج السالك** ص٨٤.

٧٣- **النكت الحسان** ص٨٧.

٧٤- ٢/١٥١-١٥٢.

٧٥- الصافات (١٠٤) .

٧٦- انظر: **الكتاب** ٣/١٦٣ و**شرح التسهيل** ٢/٤١ و**أوضح المسالك** ١/٣٧٠ .

٧٧- **النكت الحسان** ٢٨٨.

٧٨- **التذييل** ٢/٧٤٠.

٧٩- السابق .

٨٠- انظر: **الكتاب** ٣/١٥١ و**معاني الحروف** للرماني ١١٠ و**معاني القرآن** للزجاج ٣/٦٣ و**شرح المفصل** ٣/١٢٠ و**رصف المباني** ٢٠٤ و**المغني**١/٣٨ و**الهمع** ٢/١٨٠.

٨١- من الطويل ، انظره في : **التذييل** ٢/٧٣٨.

٨٢- من الكامل لبعض الطائيين ، انظر: **التذييل** ٢/٧٣٨ و**المغني** ٢/٦٤٨ و**الخزانة** ١١/٢١٥.

٨٣- انظر: **شرح الجمل** ١/٣٢١ و**المقرب** ٢٣٣ و**التذييل** ٢/١٠٣٤١ و**الارتشاف** ٣/٧٥ و**المساعد** ١/٣٧٢ و**الهمع** ٢/٢٣٨.

٨٤- البقرة (٢٥٩) .

٨٥- **البحر المحيط** ٢/٢٩٤.

٨٦- **التذييل** ٢/١٠٤٠ وانظر: ٤/١٤٦/ب المخطوط .

٨٧- ص ٩٦- ٩٧.

٨٨- يوسف (٣٦).

٨٩- من الوافر لعمرو بن أحمد الباهلي وانظر: **الكتاب** ٢/٢٧٠ و**شرح الأشموني** ٢/٣٣.

٩٠- **التذييل** ٢/٩٧٨.

٩١- انظر: **شرح الألفية لابن الناظم** ٢٠٩ و**تمهيد القواعد** ٢/٣٢٣ و**شرح الأشموني** ٢/٣٣ و**شرح التصريح** ١/٢٥٠.

٩٢- ص ٨ .

٩٣- من الطويل، لم أعرف قائله ، انظر: **شرح الكافية الشافية** ٢/٥٤٥ و**شرح الشذور** ٣٦٠.

٩٤- **التذييل** ٢/٩٦١ وانظر: **الارتشاف** ٣/٥٧.

٩٥- من الطويل، لعلقمة ونسب للنابغة ، انظر: **شرح الجمل** ٢/٥١٤ و**شرح التسهيل** ٢/١٧٤.

٩٦- من الطويل، لسوار بن المضرب حين هرب من الحجاج، انظر: **شرح التسهيل** ٢/١٢٣ و**شرح الأشموني** ٢/٤٥.

٩٧- إبراهيم (٤٥) .

٩٨- طه (١٢٨).

٩٩- **غاية الإحسان** ص ٤ وانظر: **النكت الحسان** ص ٥١.

١٠٠- التذييل ١٥٢/٣.
١٠١- شرح الكافية ٧٩/١.
١٠٢- انظر: مجمع الأمثال ١٣٥/١ والمستقصى ٢٥/٢.
١٠٣- من الطويل، لعلقمة، ونسب لغيره، انظر: الكتاب ٢٧٢/١ والخصائص ٢٠٩/٢.
١٠٤- من البسيط للأعشى، انظر: التذييل ٩٢١/٤ ومنهج السالك ٣١٩.
١٠٥- غاية الإحسان ص ٩.
١٠٦- الارتشاف ١٧٤/٣ وانظر: التذييل ٩٢٢/٤.
١٠٧- انظر: الكتاب ١ / ٢٧٢ والمقرب ١٤٤.
١٠٨- التذييل ٩٤٦/٤ وانظر: منهج السالك ٣١٠.
١٠٩- التذييل ٩٥١/٤ وانظر: الارتشاف ١٧٧/٣.
١١٠- التذييل ٩٤٠/٤.
١١١- شرح الجمل ٢٥/٢.
١١٢- الصافات(٦).
١١٣- البحر المحيط ٣٥٢/٧
١١٤- انظر: قضايا الخلاف النحوي ٦١٠-٦١٩.

المراجع والمصادر

١- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي. مكتبة النهضة. بغداد سنة ١٩٦٦م.
٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تعليق الشيخ علي محمد الصباغ. المشهد الحسيني سنة ١٣٥٩هـ.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان. د. مصطفى النماس - مطبعة المدني، ط (١).
٤- الأصول في النحو لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي - الرسالة - بيروت، ط(٣).
٥- أمالي ابن الشجري ت د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي ط(١).
٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام ت الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد - الدار الثقافية.
٧ - البحر المحيط لأبي حيان. دار الفكر. بيروت، ط (٢).
٨ - التذييل والتكميل لأبي حيان - عدة رسائل دكتوراه بجامعة الأزهر.
٩ - تمهيد القواعد لناظر الجيش- عدة رسائل دكتوراه بجامعة الأزهر.
١٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. ت د. فخر الدين قباوة وآخر. دار الآفاق بيروت، ط(٢).
١١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ت د. أحمد الخراط. دار القلم. دمشق، ط(٢).
١٢- شرح الأشموني مع حاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.
١٣- شرح التسهيل لابن مالك ت د. عبد الرحمن السيد وآخر. دار هجر، ط(١).
١٤- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العربية.
١٥- شرح الجمل لابن عصفور. ت د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي. العراق سنة ١٤٠٢هـ.
١٦- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية. بيروت.
١٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك. ت د. عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث، ط(١).
١٨- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي.
١٩- غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان. مخطوط بدار الكتب المصرية.
٢٠- قضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان - رسالة دكتوراه لكاتب البحث.
٢١- الكتاب لسيبويه. ت د. عبدالسلام هارون. الخانجي.
٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. ت الشيخ محمد محي الدين. مطبعة محمد علي صبيح.
٢٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان. ت سيدني جليذر سنة ١٩٤٩م.
٢٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان. ت د. عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت، ط(١).
٢٥- همع الهوامع للسيوطي ت د. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت سنة ١٣٩٩هـ.